

ما وجدته في كتابه
 في الكلام على القارئ في شرح المشهور
 واجيد عن الاعتراف المشهور بالا
 الاستشهاد من حفظه او كذا ونحو
 افضل من كلامه ما يكون ما جاء به
 قال منكر او ازا على غيره الا من
 منقولة والتقدير لم يقبل الاستشهاد
 بما جاء به لكن جعله في باب افضل
 فانما جاء به نكاح رجل قال خذ ما خاله
 منقولة الا على ما لم يستعمل ان يكون
 ما ليس بها ايضاً وقيل خذ ما
 لم يات احد بمثل ما جاء به او افضل
 مما جاء به الا احد في الحديث

ما وجدته في كتابه في شرح المشهور واجيد عن الاعتراف المشهور بالا الاستشهاد من حفظه او كذا ونحو افضل من كلامه ما يكون ما جاء به قال منكر او ازا على غيره الا من منقولة والتقدير لم يقبل الاستشهاد بما جاء به لكن جعله في باب افضل فانما جاء به نكاح رجل قال خذ ما خاله منقولة الا على ما لم يستعمل ان يكون ما ليس بها ايضاً وقيل خذ ما لم يات احد بمثل ما جاء به او افضل مما جاء به الا احد في الحديث

انا في اوردوا وانشه كل من اتمه قال ما راجع عنده قالوا من المرات العلية ما جعلوه بعد قيل
 قضاة الكبار عند النبي الشبان على تحريم بالنسبة الى ما نفرد به احدها وما نفرد به
 بالنسبة الى الفروع بسلم لا تقا في العلم بعد ما علمنا على ما يتبعها بالقبول واختد
 بعضهم فان ايها ارجح في اتفاق عليه ارجح من هذه الحديث على ما يتفق عليه قاصح
 الجمهور فيقول النجاشي في الصحيح ولم يوجد عن احد التصريح بتقصير ولا يوافق ان الاخذ في
 في ان ايها ارجح في التصريح بالقبول لان القول كالتصريح هو ارجح وانما اخذ من اظهروا
 من كونه و لم يكن من تصريح بذكره واما ما نقل عن ابن علي النيسابوري ان قال تحت
 السماء اصح من كتاب فلم يصح به الصريح في النجاشي لانها توافقت ووجود كتاب
 من كتابه اذ المنطق انما هو ما يقتضيه صيغة الفعل من زيادة صحة في كتابه كتاب
 مسلم في الصحيحين من ذلك زيادة عليه ولم ينف المساءة هذه وانما الخاطي في الكلام ان عاقبت
 ولا يخفى بعد ذلك ان كل معنى كلف الى على ان كتاب النجاشي ومسلم سواء في ان ليس
 اذ في السام اصح منهما وليس هذا محل نزاع ولا هو المطلوب بل المطلوب ان كتاب النجاشي
 اصح من كتاب قال النبي عن اذ قد تعلق الحديث الثاني بهذا البحث من شرح القاصدي
 حصل ان هذه الصيغة تستعمل على حقيقة اصل اللغة فتعني الزيادة فقط وتارة على مقتضى
 ما يشاء من العرف فتعني المساواة فمثل قوله صلى الله عليه وسلم ما طلعته ولا غرت على
 احد بل النبيين افضل من ان يكره في اللغة عند ذم الحجاب الطيري في منها والعشرة
 عن الرقضي والمحققين في حديث ابن الدرداء وان كان ظاهره لفردية فضيلة
 الغير لكنه انما يتقوى في فضيلة المذكور والمراد ان ذلك الغير من حاله انما يتقوى في فضيلة
 ذن المترى في فاذا نقل فضيلة احدهما ثبت فضيلة الاخر ويمثل هلا يمكن لا شك
 المشهور على قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه مسلم وفيه واللفظ لمن حديث ابي هريرة انه
 صلى الله عليه وسلم قال من قال حين يصبح وهو يحسن سبحان الله وبحمده ما تحرقه لم يات

احد يوم القيمة افضل مما جاء به الا احد قال مثل ذلك اوردوا عليه انه في معنى ان من قال ذلك فقد ادى
 بافضل مما جاء به كل احد الا احد قال مثل ذلك اوردوا عليه انما يستدل بطرحه من النجاشي والحق من الاجاب
 والعيه ذلك الحديث الذي رواه البراء بن رويان ما يرجح من ان المنذر الجعفي قال قلت يا رسول الله
 علي افضل الكرم قال يا اباه المنذر قال لا الا الله وحده لا شريك له تلك الذي سمعته من رسوله
 على كل من قبله من قبلي فتممتموه انتم من الله ما فعلت منتمى قال فقال الله
 النبي تو وبيها الصحة في كتاب النجاشي انما سمعته في كتابه سمعته وسمعته في كتابه سمعته
 من حديث الاصل في حديث النجاشي انما سمعته في كتابه سمعته وسمعته في كتابه سمعته
 واما ما جاء من حديث النجاشي انما سمعته في كتابه سمعته وسمعته في كتابه سمعته
 تكلم فتم من ان النجاشي مع ان النجاشي لم يكره من اخراج شريعته من بين النجاشي من
 وما ليس منه حديثه في كتابه في كتابه واما ما جاء من حديث النجاشي انما سمعته في كتابه سمعته
 النجاشي في الاحاديث قبل عددا ما تقدمت على بعضها مع اتفاق العلماء ان النجاشي كان اجل من
 في العلوم واعرف بصحة حديثه وان مسلم عليه وجزيرة ولم يزل يستفيد منه وينفع تارة حتى
 لقد كان يقول الرافضين لولا النجاشي لما لم يمسسوا ولا جاز انتهى وقد عرفت في شرح التحقيق ما في ذلك
 في رخصه وعصمه فبهذا الوجه الذي تقدم في صحيح النجاشي ثم بعد ما سئل المشايخ النجاشي في تلقى العلم على ما نقل
 في كتابه قالوا نعم تقدم ما اوردوا في كتابه قالوا نعم في كتابه قالوا نعم في كتابه
 ورواها فقد حصل الاتفاق على القول بتقدم طريق الروم فيهم مقدمون على غيرهم في روايتهم وبهذا الدليل
 لا يخرج عن ادلائل فاكان الخبر على طريقتين احدهما كان دون ما ذكره مسلم او مشددا كما قال فيقول عليه السلام
 النظر اذ كل من علمها وليس له صفة مقدم على ما روي النجاشي فيها وحده لانها كان على ترتيبها مع
 صداقها على غير مقدمها وروى مقدمها على ما روي واحد منها الا انه قال النجاشي انما تخرجه ما رويها على ما روي
 احد مما لان الذي ارجح احد منها تعلقه الا بالقبول بخلاف ما كان على ترتيبها ولم يخرجها وانما نظر
 بقرته لهما ان شرط النجاشي روايتها وقد استوفى الخرا من شرطها لانها لم يزل في الروايات قال النووي